ما في القنية عُزِلَ القاضي فادعى القيم انه قد اجري له كذا مشاهرة وصدقه المعزول فيه لا تقبل الا ببينة ثم ان كان ما عينه اجر عمله او دونه يعطيه الباقي والا يعطيه الباقي انتهى ثم رايت في اثناء المطالعة في تلخيص الكبري التصريح بما فهمته حيث قال قاض نصب قيما على غلات مسجد وجعل له شيأ معلوما يأخذه كل سنة حل له العشر لو كان اجر مثله انتهى وفي خزانة الاكمل وليس للقيم من الغلة الا اجر عمله بمنزلة الاجير فاجره على قدر العمل انتهى كلام الاشباه للعلامة بيري رحمه الله تعالى ۞

وفي الاشباه من كتاب القضاء ايضا ما لفظه تصرف القاضي في الاوقاف مبني على المصلحة فاخرج عنها منه باطل وقد ذكرنا من ذلك شيأ في القواعد ويدل عليه انه لو عزل ابن الواقف من النظر المشروط له وولي غيره بلا خيانة لم يصح كما في فصول العمادي من الوقف وجامع الفصولين من القضاء ولو عين للناظر معلوما وعزل ناظر الثاني ان كان ما عينه له يقدر اجر مثله او دونه أجراه الثاني عليه والا جعل له اجر المثل وحط الزيادة كما في القنية وغيرها ومنها حرمة احداث تقرير فراش للمسجد بغير شرط الواقف كما في الذخيرة وغيرها وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من اعتمد على امر القاضي الذي ليس بشرعي لم يخرج عن العهدة ونقلنا هناك فروعا من فتاوى الولوالجي انتهى كلام الاشباه والفرع الذي نقله المصنف في القاعدة المذكورة واشار اليه هنا هذا لفظه وفي قضاء الولوالجي رجل اوصى

في مال الوقف مما انتفع الوسائد للناظر سوى ما نقد قلت اذا شرط الواقف ولاية هذه الصدقة الى عبد الله ومن بعد الى زيد فمات عبد الله فاوصى الى رجل ايكون للوصي ولاية مع زيد قال لا يجوز له ولاية مع زيد ۞

وفيها ايضا قلت فلو كان الذي جعل الواقف يعني القيم اكثر من اجر مثله قال هذا جائز ولا ينظر في هذا الى اجر المثل قلت فما تقول ان كان الواقف جعل هذا المال في كل سنة لهذا الرجل ولم يشترط القيم ان يجعل هذا المال لغيره قال ليس لهذا القيم ان يوصي بهذا المال ولا بشيء منه بعده فاذا مات انقطع هذا المال عنه وعن غيره ۞

وفيها ايضا القنية الثالث اذا شرط الولاية الى الافضل قال الافضل من اولاده وكانوا كلهم في الفضل سواء تكون الولاية الى اكبرهم سنا هذه المسئلة واقعة في كتب الاوقاف وكثير ما هي صورتها خلاف هذا الوضع قال الذكور في كتب الاوقاف ان الواقف جعل النظر في هذا الوقف والولاية عليه لنفسه ايام حياته ثم من بعده الى الارشد فالارشد من اولاده وانما له واعتمابه فيجعل شخص من الذرية ويقيم بينة انه ارشد الموجودين من نسل الواقف وعقبه ويسأل الحكم له بالنظر فيسمع القاضي بينته ويعد راي بقية الموجودين ويحكم له بالنظر وفي بعض الاوقات يقيم شخص ايضا من بقية الاولاد بينة انه ارشد الموجودين فعل ما فاقاه الخصم انه يرجح اكبرهم فان كان الاول اكبرهم سنا استحق النظر بانفراده وان كان الثاني اخذه بعده وهذا وهذا الترجيح حسن فيما سوى التقدم في الصلوح فانهم ان تساووا في الفضل والقراءة يرجح اكبرهم سنا

ويقدم على غيره ۞

انتهى ما نقلته من خط بعض من كتبي

وفي كتاب القضاء من الاشباه قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه وذكر جماعة من اصحاب الشافعي وابي حنيفة اذا لم يكن القاضي له شيء من بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من اموال اليتامى والاوقاف ثم بالغ في الانكار انتهى ولم ار هذا لاصحابنا لكن في الخانية ذكر العشر للمتولي في مسئلة الطاحونة انتهى كلام الاشباه وكتب العلامة الحموي